



الموجة الثانية من الربيع العربي (العراق انموذجاً)

م. د. علي عبود مهدي بحر العلوم

معهد العلمين للدراسات العليا

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٣/١ تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/٤/١٦ تاريخ النشر ٢٠٢١/٦/٣٠

يتناول البحث بدايت ثورة الربيع العربي في عام ٢٠١١ في تونس ومصر وامتداد موجات هذا الربيع الى بقيت الدول، وقد استأنفت تحركها في عام ٢٠١٩ في العراق، مما اعتبر موجة ثانية للربيع العربي. وهذه الثورة أسست لآلية جديدة في الوصول الى السلطة، وذلك بمشاركة الجماهير، التي تمتلك حق المشاركة في الشأن السياسي، وفي العراق بدأ الربيع العربي موجته في تشرين الأول / ٢٠١٩، متميزاً عن باقي الدول العربية، لأن مطالب الجماهير لم تستهدف إسقاط النظام، وإنما إسقاط الحكومة، فهي ذات طبيعة إصلاحية. ونجحت أحداث الربيع في تشرين الأول / ٢٠١٩ في العراق في إسقاط الوزارة والدعوة الى انتخابات جديدة والدعوة الى مكافحة الفساد. وبهذا كرس دور الجماهير في مشاركتها في تغيير الحكومات باعتبارها سابقة جديدة، بدلا من آلية الانقلابات العسكرية.

The research deals with the beginning of the Arab Spring revolution in 2011 in Tunisia and Egypt and the extension of the waves of this spring to the rest of the countries, and it resumed its movement in 2019 in Iraq, which was considered a second wave of the Arab Spring. This revolution established a new mechanism for gaining power, with the participation of the masses, who have the right to participate in political affairs. In Iraq, the Arab Spring began its wave in October 2019, distinct from the rest of the Arab countries, because the demands of the masses did not aim to overthrow the regime, but rather to topple the regime. government, it is reformist in nature. The events of the spring of October 2019 in Iraq succeeded in bringing down the ministry, calling for new elections, and calling for the fight against corruption. Thus, he dedicated the role of the masses in their participation in changing governments as a new precedent, rather than the mechanism of military coups.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، الشأن السياسي، النظام السياسي، الانتخابات.



المقدمة

كان لحادثة انتحار عامل تونسي في مدينته احتجاجاً على إجراءات حكومية أثرت في مورد كسب رزقه تداعيات واسعة التأثير، فقد تطورت إلى مسيرات حاشدة شكّلت بزخمها بداية الربيع العربي في تونس عام ٢٠١١، التي سميت بـ (ثورة الياسمين)، ثم امتدت إلى مصر، وليبيا، والبحرين، واليمن، وأشارت إلى أسلوب جديد في التعامل مع أنظمة الحكم التسلطية، التي امعنت في استبدادها وتقصيرها في إدارة مرافق الدولة، وعزوفها عن توفير بيئة العيش الكريم لمواطنيها.

ونجحت الثورات بموجتها الأولى في الإطاحة بأنظمة سياسية كثيرة، شملتها هذه الموجة.

ولم تهدأ شعلة الثورة بعد موجتها الأولى، فأعقبتها موجات من الاحتجاجات في عدد آخر من الدول، تمخض عنها استئناف الثورة عام ٢٠١٩ في بلدان عربية أخرى، مع تنوع في مطالب الجماهير على وفق ظروف بلدانها، مما شكّل موجة ثانية للربيع العربي، شملت دولاً أخرى اجتاحتها موجات الاحتجاج، مثل السودان، وسوريا، ولبنان، والعراق.

مشكلة البحث:

هل تمثل الاحتجاجات العراقية والتي بلغت أوجها في تشرين الأول عام ٢٠١٩ الموجة الثانية للربيع العربي؟ مع أنّها لم تستهدف تغيير النظام، وإنّما اقتصر هدفها على إسقاط الحكومة، وتحقيق مطالب إصلاحية.

فرضية البحث:

ويفترض البحث أنّ احتجاجات تشرين الأول / ٢٠١٩ في العراق تمثل امتداداً للربيع العربي في موجته الثانية.

وقد اعتمد البحث منهج الاستقراء وما تفرع عنه من منهج تحليلي.

هيكلية البحث:

وجريا على المنهج المذكور تم تقسيم البحث إلى مبحثين: يتناول الأول دراسة الموجة الثانية من الربيع العربي، وينقسم إلى مطلبين: يناقش الأول بدايات الربيع العربي، مفصلاً في فرعين عوامل قيام الربيع العربي، والموجة الثانية من الربيع العربي، ويتناول الثاني





احتجاجات الموجة الثانية من الربيع العربي متناولا هذه الاحتجاجات في دولتين هما: لبنان، والسودان.

أمّا المبحث الثاني فخصص لدراسة امتدادات الربيع العربي في العراق، في مطلبين: يتناول الأول آثار موجة الربيع العربي في العراق وتداعياتها لغاية ايلول / ٢٠١٩، ويتناول المطلب الثاني احتجاجات تشرين الأول / ٢٠١٩ في العراق.

المبحث الأول: الموجة الثانية من الربيع العربي

بعد أن تحررت المنطقة العربية من أغلال الاستعمار القديم، قسمت الى دول وفق معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ وسان ريمو ١٩٢٣، واتخذت هذه الدول انموذج الدولة القومية في أوربا.

ولكن معظم هذه الدول سقطت في مأزق الاستبداد الذي وسمت به معظم أنظمة الحكم العربية، مما جعلها تستعصي على سنن التطور، فظلت الشعوب العربية تعيش تناقضا بين هذه النظم التقليدية الجامدة، ومتطلبات الحياة العصرية^١.

وقد تركز هذا الاستبداد بفعل متطلبات المواجهة مع اسرائيل أيضاً^٢، وما افرزته ظروف المواجهة من مقتضيات. وبعد انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، وانحلال الاتحاد السوفياتي، وانهيار تحالف الدول الاشتراكية في شرق اوربا، وسقوط أنظمتها الشمولية، وسقوط الأيديولوجيات (الحكايات الكبرى) في العالم، بدأ سريان الموجة الثالثة من الديمقراطية، ولكن بوسائل مختلفة، فما عادت جيوش الدول هي التي تتولى اسقاط الأنظمة، فقد أمست هذه الجيوش جزءاً من مرتكزات الاستبداد في دولها.

واعتمدت حركة تغيير الأنظمة الجماهير كوسيلة جديدة، فابتدأت في تونس بثورة الياسمين، وانتقلت إلى مصر، بعد ان توفرت هناك عوامل التغيير ودواعيه.

فضلاً عن أنّ أنظمة الحكم العربية اتسمت بتغول أدوات الدولة وأجهزتها لضمان بقائها واستمرارها، مما انتج علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع، الذي صار أفرادها بمنزلة الرعايا^٣.

وقد امتدت هذه الثورات إلى الدول التي توافرت فيها عوامل قيامها، وابتدأت بوصفها تحركاً خارج الدستور كإطار قانوني وسقف سياسي^٤.



وسنتناول بدايات الربيع العربي في فرعين: يخصص الأول لدراسة عوامل قيام الربيع العربي، ويتناول الفرع الثاني دراسة الموجة الأولى من الربيع العربي.

الفرع الأول - عوامل قيام الربيع العربي:

شكّل اسقاط الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية باعتماد وسيلة التظاهر الجماهيري والاحتجاج سابقة منذ تأسيس الدول العربية بعد تحررها من الاستعمار كما ذكرنا. ولابد لهذه السابقة أن تكون نتاج تظافر عوامل عدّة، قد تختلف بين هذه الدول بفعل اختلاف الظروف المحيطة، وهي °:

١. التأثير الإعلامي.
٢. التنمية المعاقة.
٣. العوامل الاقتصادية، كانهخفاض دخل الفرد.
٤. أزمة المواطنة.
٥. أسباب سياسية فقد تمحورت مطالب الشعوب حول الحكم الرشيد، وما يحمله من دلالات متصلة بالعدالة والمشاركة، وتعزيز الحقوق والحريات^١.
٦. التوريث.

وبعضهم يحدد العوامل التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية بما يأتي^٢:

١. ارتفاع نسبة التعليم ووعي الذات : بلغت نسبة الأمية في الدول العربية في عام ١٩٧٠ حوالي ٧٠%، وتقلصت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨%، و يلاحظ أنّ اجمالي خريجي الجامعات الحكومية والخاصة في مصر عام ٢٠٠٩ بلغ ٣٣٢٢٧٧ خريجاً، أمّا في تونس فقد بلغت أعداد الخريجين في التعليم العالي حوالي ٥٩٥٠٠ خريجاً.
٢. الشباب والأبواب المغلقة / البطالة : بلغت نسبة البطالة في أواسط الشباب في مصر ٢٥%، وفي تونس ٣٠%، مما يعني انسداد الآفاق أمام هذه الشريحة الاجتماعية.
٣. ثورة الاتصالات : ازداد رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت في الدول العربية، فقد بلغت نسبة المشتركين في " الفيس بوك" حوالي ٢٧.٧ مليون في نهاية عام ٢٠١١، فقد أحدث التطور الهائل في وسائل الاتصال مزيداً من مجالات التواصل وتبادل الآراء والأفكار^٣.





ولكن يلاحظ على هذا الرأي الذي يعتبر ثورة الاتصالات أحد عوامل قيام ثورات الربيع العربي، أنَّ وسائل الاتصال لم تكن عنصراً مؤسساً لقيام ثورات الربيع العربي، بل هي من الوسائل التي سارعت في سريان موجة الربيع العربي واتساعها.

٤ . الانسداد السياسي: تجلّى ذلك باحتكار السلطة وعلو حكم الغلبة والقوة في الممارسة السياسية، فعلى سبيل المثال جرت الانتخابات الرئاسية في تونس عام ٢٠٠٩، وكانت نتائجها فوز الرئيس زين العابدين بن علي بولاية خامسة بعد أن حصل على ٨٩.٦% من الأصوات، وفي مصر حصل الحزب الحاكم على ٨٦.٤% من المقاعد البرلمانية في انتخابات ٢٠١٠.

٥ . الفقر والجوع: تشير الإحصاءات إلى أنَّ المنطقة العربية هي من المناطق التي عانت من ارتفاع نسبة المصابين بسوء تغذية، إذ بلغت في أوائل التسعينات ١٩.٨ مليون، وارتفع العدد إلى ٢٥ مليون في عام ٢٠٠٤، وبلغت نسبة الأمن الغذائي في الكويت ٥% من مجموع السكان، وفي الأردن والمغرب نسبة ٦%، وفي موريتانيا ١٠%، وبلغت النسبة في السودان ٢٦%.

٦ . تغوّل مؤسسات الدولة الأمنية: فمنذ استقلال الدول العربية سيطرت الأنظمة السياسية القائمة على مختلف أشكال الحياة العامة، بكافة مجالاتها الاقتصادية والثقافية وغيرها، عبر الأجهزة الأمنية الضخمة، التي تنوعت وتعددت داخل الدولة الواحدة، فضلاً عن زيادة أعداد منتسبيها الذي فاق تعداد أفراد جيش الدولة نفسها^{١١}.

ويرى البعض أنَّ هناك خمس ديناميكيات تتحكم في مسار الحراك العربي هي^{١٢}:

١ . الديناميكية الإيجابية المتمثلة في تعبئة المواطنين من أجل إحداث التغيير السياسي الذي طال انتظاره، وكانت تلك هي الديناميكية المهيمنة، التي بدأت في تونس، وامتدت إلى بقية دول الربيع العربي، ورفعت من قيم المواطنة والمشاركة السياسية، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، ولم يقتصر تأثير الاحتجاجات في دول الربيع العربي فحسب؛ بل امتدت إلى بقية الدول العربية، وأدت إلى تقديم تنازلات سياسية ودستورية، وكذلك في الجزائر، والأردن، واليمن، وانتزعت تنازلات من الحكام أيضاً.

٢ . ديناميكية مقاومة الأنظمة السياسية، التي اتخذت طابعاً عنفياً في ليبيا، وتفاوضياً في تونس ومصر.

٣ . عودة سلطة النظام في بعض الحالات، ليس عبر الوسائل العسكرية المباشرة، وإنما عن طريق ثورة مضادة أكثر نعومة.



٤ . وجود احتمال حقيقي لحدوث اضطرابات اجتماعية، وسياسية خطيرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥ . احتمال التدخل الغربي، وتكمن صدقية الثورات العربية حتى الآن في أنها حركة شعبية ذاتية وأطاحت بالأنظمة الموالية للغرب، باستثناء طواقم تلفزيون "الجزيرة" و"العربية"، وخدمات فيسبوك، وغوغل على شبكة الانترنت.

ويرى البعض الآخر أن السلطات العربية في العصر الحديث محكومة بإشكاليتين^{١٣}:

١ . إن موضوع السلطات (الحكام) غير قابل للتفاوض.

٢ . إن إسقاط السلطات تورث دماراً وخراباً.

ولكن هذا الرأي يستبطن تكريساً للاستبداد، وقد تغيرت توجهات الشعوب في الدول العربية بفعل العوامل التي ذكرناها، باتجاه مشاركة الشعب في الحكم، وتفويض الحكم وخضوعهم للمساءلة.

ويرى آخرون أن ثورات الربيع العربي كشفت الهويات الفرعية في المجتمعات العربية، بعد افتراض ذوبانها في الانتماءات الوطنية^{١٤}.

ولكن من الصواب : القول إن ثورات الربيع العربي كشفت فشل مشروع الدولة القومية في الدول العربية في ذوبان الهويات الفرعية ضمن انتماء المواطنة.

الفرع الثاني - الموجة الأولى من الربيع العربي:

ابتدأت أحداث الربيع العربي في تونس أولاً، ثم امتدت لتشمل مصر، وليبيا، ثم اليمن، مما سمي ضمن الموجة الأولى، وسيتناول البحث أحداث الربيع العربي في تونس، ومصر على النحو الآتي:

أولاً - أحداث الربيع العربي في تونس:

انبثقت أحداث الربيع العربي في تونس، بعد حادثة محاولة انتحار العامل التونسي محمد بوعزيزي في ٢٧/١/٢٠١٠، إذ توالى التظاهرات بعدها واتسعت، فعلى الرغم مما حققته تونس من تقدم اقتصادي، فإن البطالة المستشرية بين أوساط فئة الشباب، والتفاوت في الدخل، والفساد الإداري والمالي المستشري، فضلاً عن عدم المساواة بين أقاليم البلاد، كل هذا تسبب بشعور عارم مخيب للأمال، وكرس شعوراً باليأس، وزاد الأوضاع سوءاً تراجع الطلب على البضاعة التونسية في الأسواق الأوروبية، فانخفضت الصادرات وتردى القطاع الصناعي





أيضاً. وعلى الرغم من محاولة الحكومة التونسية في معالجة الأمور عبر تنفيذ حزمة من الإصلاحات عام ٢٠١٠، إلا أنَّ هذه المعالجات لم تثمر إلا في حلّ القليل من مشكلات التوظيف، ولم تقلح الجهود لخلق فرص عمل لخريجي الجامعات، مع أنَّ نسبة البطالة في هذه الشريحة الاجتماعية بلغت ٢٠% تقريباً، وأسهمت الاضطرابات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في انخفاض فرص الهجرة للشباب التونسي. وأسهم عامل آخر أيضاً في تفاقم مشكلة البطالة في تونس، وهو انعدام التوافق بين مجال الاختصاص الأكاديمي والوظائف المتوفرة في سوق العمل، وبلغت نسبة البطالة ٤٧% في أوساط الخريجين الحاصلين على درجة الماجستير في الاقتصاد والإدارة والقانون، وأكثر من ٤٣% في العلوم الاجتماعية، وتجاوزت نسبة البطالة ٢٤% بين الخريجين في الاختصاصات الهندسية^{١٥}.

وأدت الإصلاحات الاقتصادية في تونس في العام ٢٠١٠ إلى تعميق الفجوة القائمة بين المدن والمناطق الريفية، من حيث عدم المساواة الاقتصادية، مما كرس شعوراً لدى أبناء هذه المناطق بأنَّ الحكومة منعزلة عنهم، وتولي اهتمامها لسكان المدن الكبرى. ولكن الحكومة لم تدرك مدى هذا الاستياء^{١٦}.

ومما زاد الأوضاع سوءاً التفرقة الاجتماعية والشعور بعدم المساواة؛ بسبب فساد عائلة الرئيس التونسي، الذي حاول تدارك الأمور بالقيام بتعديلات وزارية، وتقديم وعود إصلاحية، والتعهد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، ولكن الاحتجاجات توسعت وازدادت^{١٧}.

وحاول النظام مقاومة زخم معارضته بوسائل القمع والعنف، ولكنه جوبه برفض رئيس أركان الجيش التونسي الذي رفض اشتراك قوات الجيش في قمع الانتفاضة الجماهيرية، ولأسباب غير محددة قد يصل بعضها إلى محاولته عدم التفرقة بين أفراد الجيش والجماهير، وقد صعد هذا الرفض أيضاً وفاقم الأمور دعوة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى إضراب عام في مناطق البلاد المتفرقة، مما يؤشر رفضاً واضحاً من القواعد الجماهيرية بقبول الأمر الواقع. ودفع تفاقم الأحداث هذا بالرئيس التونسي إلى اعلان حالة الطوارئ، وإيكال المسؤولية في العمليات إلى الجيش، ثم غادر البلاد كإجراء احترازي، ولكن هذه المغادرة عدت سبباً لفرار سياسي، مما دعا إلى تعيين رئيس مجلس النواب رئيساً للجمهورية، وحاول الحزب الحاكم التخلص من الرئيس ابن علي وزمرته المقربة، وإعادة بقايا النظام لتشكيل حكومة انتقالية تولى رئاستها رئيس الوزراء السابق، في محاولة لتصدر المشهد مجدداً، ولكن هذه المعالجة انطوت على سوء تقدير لمدى إصرار الجماهير الثائرة على التخلص من كلّ ما يمت بصلة إلى النظام



السابق. واستؤنفت الانتفاضة بعد استجابة الاتحاد العام التونسي للشغل بفعل ضغوط القاعدة النقابية، التي طالبت باستقالة الحكومة وحل مؤسسات النظام السابق السياسية والقمعية، كأمن الدولة، ووكالة المخابرات، وتوجت هذه الجهود بانتخاب مجلس تأسيسي جديد انيطت به مهمة انتخاب رئيس جديد للدولة^{١٨}.

ثانياً - الربيع العربي في مصر:

بلغت الانتفاضة في مصر ذروتها في ١٠ و ١١ شباط/ ٢٠١١، وغدت تظاهرات ساحة التحرير في القاهرة رمزاً عالمياً للنضال، وصاحبتهما الإضرابات والمظاهرات العمالية. وقد حاولت الحكومة احتواء زخم هذه التظاهرات وإضرابات العمال، بإعادة فتح المصالح والشركات اعتباراً من ٧/شباط/ ٢٠١٠، وإعلان زيادة الرواتب ومعاشات التقاعد للموظفين في القطاع العام وللعمال، ولكن استجابة حشود التظاهر جاءت على عكس التوقعات، إذ زاد زخم الإضرابات والتظاهرات الموحدة والمطالبة بتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، مع مطلب عام، وهو تنازل الرئيس المصري عن الحكم، وقد شاركت معظم شرائح المجتمع في هذه التظاهرات والإضرابات وامتدت إلى بقية المحافظات المصرية^{١٩}.

أمّا الجيش المصري فقد حرص دوماً على أن يكون مستقلاً، ورفض التدخل في شؤونه من قبل الأحزاب والمجموعات السياسية، عبر اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقلاله، ومع أن الجيش كان يسيطر على نحو ٣٠ . ٤٠ % من اقتصاد مصر، إضافة الى استثمار كبار المسؤولين العسكريين سلطاتهم ونفوذهم لتنمية مصالح اقتصادية واسعة، وكذلك عبر الشركات التي يمتلكونها^{٢٠}.

وأعلن الجيش تخليه عن الرئيس مبارك عبر البيان رقم (٢) الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإعداداً فيه تنظيم انتخابات حرة، ورفع حالة الطوارئ المفروضة من عام ١٩٦٧ (باستثناء المدّة التي تمّ رفعها عام ١٩٨٠ ولمدة ١٨ شهراً، إذ أعيدت بعد اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر عام ١٩٨١)، وبعدها جرى ترحيل الرئيس مبارك وأسرته إلى خارج القاهرة. ويرى البعض أنّ ما جرى أشبه ما يكون بانقلاب عسكري، إذ تخلت القوة العسكرية عن دعمها للرئيس ؛ لتحفظ وجودها في سدة الحكم^{٢١}.





المطلب الثاني - احتجاجات الموجة الثانية من الربيع العربي:

يؤكد الحراك الجديد الذي شهدته المنطقة العربية أنَّ الثورات تحدث على شكل موجات، وما حدث نهاية ٢٠١٠ لم يشكل النهاية، ولم يكن سوى الموجة الأولى، وما يحدث في العراق، ولبنان من ثورات على النظام الذي يسوده التحاوص، والفساد المستشري في الأوساط السياسية، والتظاهرات التي انبثقت في لبنان، والعراق، والجزائر، والسودان شكّل موجة ثانية بعد تلك التي حدثت نهاية العقد الأول من هذا القرن^{٢٢}.

ولم تعد مطالب الاحتجاجات مقتصرة على الإطاحة بالحكام المستبدين، وإنما استهدفت هياكل الدولة العميقة، والحرص على تقادي الانقسام على أساس الهويات والانتماءات المتعددة، والمطالبة بانتخابات نزيهة تحقق لهم طموحاتهم في دولة سيادة القانون والعدالة الاجتماعية^{٢٣}.

وسنتناول احتجاجات الموجة الثانية في دولتين هما السودان، ولبنان على النحو الآتي :

الفرع الأول - موجة الاحتجاجات في السودان:

تابع الشباب في السودان ما حدث مطلع عام ٢٠١١ في دول عربية عدّة حولهم، وبدأت تتشكل حركات احتجاج صغيرة، وما لبثت الكيانات المهنية أن انضمت إليها للضغط على نظام الرئيس السوداني عمر البشير، الذي حاول مقاومة هذا الحراك بقمع التظاهرات التي خرجت عام ٢٠١٣ بسبب رفع الدعم الوقود.

أمّا الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الاحتجاجات، فبعضها أسباب سياسية، تتلخص بما يأتي:

١. انفصال جنوب السودان ونزاع دارفور: أبدى المتظاهرون رفضهم وغضبهم إزاء الأمور التي أدت إلى تقسيم البلاد، وعدم وضوح مصير الشمال بعد انفصال الجنوب، وقد ظهرت دعوات عدّة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الانترنت) لتنظيم مسيرات سلمية مناهضة للحكومة في جميع أرجاء السودان، بالتزامن مع اعلان النتائج الأولية لاستفتاء انفصال الجنوب عن الشمال، فقد سجلت رغبة ٩٩% من الجنوبيين في الانفصال، وقد ندد الناشطون بهذا الانفصال (الذي نسبوه إلى سياسة "فرق تسد" التي تتبناها الحكومة) ونزاع دارفور المتواصل.

٢. تضيق الحريات، الذي استلهمه الناشطون من ثوار تونس، ومصر.

٣. انتهاكات حقوق الإنسان، من قبل قوات الأمن السودانية.



٤ . الدعوة إلى تغيير النظام: انتشرت هذه الدعوة عبر وسال التواصل الاجتماعي، وقد تطورت الدعوة من اسقاط الحكومة إلى اسقاط النظام.

أمّا بعضها الآخر فتمثل بأسباب اقتصادية هي :

١ . الغلاء والفقر والبطالة : اذ تواصلت أصوات التنديد عبر قنوات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) بالتضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والفقر والبطالة، التي بلغت نسبتها على وفق إحصاء الحكومة ٤٠%، وبحسب مختصين فإن نصف سكان الشمال في السودان تحت عتبة الفقر.

٢. الفساد : اندلعت الاحتجاجات مطلع عام ٢٠١١ متأثرة بثورتي تونس ومصر في العام نفسه، وقد أخذت هذه الاحتجاجات صوراً عدّة، مثل تظاهرات الطلبة، وقيام مجموعة من الشباب بالتظاهر قرب القصر الجمهوري، وقد جوبهت هذه التظاهرات بالعنف والاعتقالات من قبل قوات الأمن، وطالت هذه الاعتقالات حتى الصحفيين.

ثم استأنفت الاحتجاجات بعد ذلك عام ٢٠١٣ أواخر شهر أيلول، ولاقت تجاوباً في كامل الشارع السوداني، وراح ضحيتها حوالي ٢٠٠ قتيل، وألف جريح وعشرات المعتقلين.

ثم اندلعت الاحتجاجات في ١٩/ديسمبر/ ٢٠١٨ في بعض المدن السودانية ؛ بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتدهور أحوال البلد على كافة المستويات، وتطورت هذه الاحتجاجات إلى ثورة شعبية تطالب بإسقاط النظام، وتمثلت في ٦/ نيسان/ ٢٠١٩ في اعتصام أمام مقر القيادة العامة، مما أدى إلى تدخل الجيش، ثم عزل الرئيس عمر البشير في نيسان / ٢٠١٩، وفي أواخر العام نفسه شكّل مجلس السيادة الانتقالي المؤقت من عسكريين ومدنيين، مهمته إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية^{٢٤}.

الفرع الثاني - موجة الاحتجاجات في لبنان:

بدأت الأوضاع في لبنان تتراجع منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، اذ كان الغليان الثوري متمحوراً حول الوجود الفلسطيني المسلح، والتوق إلى تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، وقد نجحت القوى المعارضة إلى حد بعيد في جعل قضية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ومخاطره، ومشاكله (وهي قضية وضعية لا علاقة لها بالأديان والمذاهب)، مجرد قضية طائفية حادة بين مسلمين ومسيحيين، على الرغم من وجود كثير من المسيحيين





في المعسكر الوطني المؤيد للكفاح الفلسطيني، ووجود الكثير من المسلمين المتبرمين من عواقب العمل الفلسطيني المسلح في الصف الآخر^{٢٥}.

وفي شتاء عام ٢٠١١ شهدت بيروت احتجاجات سلمية رُفع فيها شعار "اسقاط النظام"، تأثراً بالهتاف الواضحة في ثورات الربيع العربي.

وفي آب / ٢٠١٥ اندلعت احتجاجات شعبية لأسابيع عدّة على خلفية أزمة تراكم النفائات، التي أغرقت شوارع بيروت بشكل غير مسبوق^{٢٦}.

وفي مارس / ٢٠١٧ خرجت تظاهرات في مناطق عدّة من لبنان، رفضاً لزيادة الضرائب، وطالب المتظاهرون بمكافحة الفساد، ووقف الهدر بدلاً من تحميل الفئات الفقيرة أعباء إضافية^{٢٧}.

والملاحظ على هذه التحركات الشعبية أنّها جمعت كلّ فئات الشعب العمرية، والاجتماعية والمهنية في حركة واحدة، وبمطالب واحدة وهي: الكرامة، والعدالة، والقضاء على الفساد، وتأمين الحريات العامة الأساسية، وتداول السلطة، وكل هذه المطالب محط اجماع الشارع اللبناني؛ لأنّها ليست عقديّة الطابع، ولا حزبية، ولا دينية، ولا مذهبية^{٢٨}.

أمّا أسباب التظاهرات والاحتجاجات في لبنان فتتلخص بما يأتي^{٢٩}:

١. النظام الطائفي: إنّ نظام الحكم في لبنان هو نظام ديمقراطي برلماني توافقي، يقوم على أساس توزيع السلطات بين الطوائف، فتكون رئاسة الدولة مارونية، ورئاسة الحكومة سنية، ورئاسة البرلمان شيعية.

٢. الظروف الاقتصادية السيئة: دعا المحتجون إلى مكافحة الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي ومحاربة البطالة، والتفرد والتهميش، ورفع الحد الأدنى للأجور، والحد من هجرة الشباب اللبنانيين إلى الخارج، ودعوا إلى تخفيض أسعار المواد الأساسية، وتخفيض أسعار المحروقات، وتعزيز التعليم الرسمي، وتحقيق مبدأ تكافؤ فرص العمل العامة والخاصة.

٣. اندلاع موجة الاحتجاجات العربية، وما حقّقه من نجاحات، والتواصل معها عبر شبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت.

وتظافرت كل هذه الأسباب باتجاه اندلاع الاحتجاجات اللبنانية بعد توفر عوامل قيامها.



المبحث الثاني - الموجة الثانية للربيع العربي في العراق:

بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير / ٢٠١١ في مصر، وسقوط نظام حسني مبارك، وقبلها ثورة تونس، ذكرت صحيفة البيّنة أن هناك دعوات عبر مواقع الكترونية للعراقيين العاطلين عن العمل، والمتقنين والأرامل، واليتامى للمشاركة في تظاهرات واسعة، أطلق عليها ثورة الغضب العراقي يوم الجمعة ٢٥ / شباط / ٢٠١١ في ساحة التحرير وسط بغداد. وأشارت الصحيفة إلى أنه تمّ ابلاغ الآلاف من الشباب العراقي عن طريق الرسائل الالكترونية والفيديوهات، ووجهت تلك الرسائل النداء إلى قوات الشرطة، والجيش بأن يكونوا حماة للوطن والشعب^{٣٠}.

وقد رصد بعض المراقبين غياباً للأحزاب والكتل السياسية، والرموز الدينية التي استحوذت على الشارع العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ مما أوضح أنّ هذه الكيانات السياسية واقع المجتمع تماماً^{٣١}.

أمّا أسباب اندلاع الموجة الثانية من الربيع العربي في العراق فقد اندلعت بفعل توافر عوامل عدّة هي:

١ . الاحتلال الأمريكي للعراق : فقد طالب المتظاهرون إخراج قوات الاحتلال، وإنهاء الاتفاقية الأمنية مع أمريكا عن طريق عرضها أمام البرلمان، الذي يملك صلاحية إلغائها عبر التصويت.

٢ . تردي الأوضاع الأمنية : فقد استمرت عمليات التفجير في الأماكن العامة، مما تسبب بسقوط كثير من الضحايا المدنيين، فضلاً عن اندلاع أعمال العنف، وقيام المجاميع المسلحة باقتحام البيوت، وقتل المدنيين في الشوارع، وعجز الحكومة في توفير الأمن.

٣ . الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة.

٤ . الأوضاع السياسية السيئة، وعدم توفير الاستقرار السياسي.

٥ . تفشي الفساد الإداري والمالي، وتواني الحكومات المتوالية في القضاء على هذه الظاهرة.

٦ . تأثير ثورات الربيع العربي في تونس، ومصر عام ٢٠١١^{٣٢}.

وسنتناول أحداث الربيع العربي في العراق في مطلبين : يخصص المطلب الأول لدراسة آثار الموجة الثانية من الربيع العربي وتداعياتها في العراق لغاية أيلول ٢٠١٩، ويتناول المطلب الثاني دراسة الآثار والتداعيات نفسها من تشرين الأول / ٢٠١٩.





المطلب الأول - آثار وتداعيات الموجة الثانية من الربيع العربي في العراق لغاية أيلول ٢٠١٩:

كانت بداية الاحتجاجات في العراق عام ٢٠١٣ بعد التعرض الذي حصل من قبل قوات عسكرية عراقية على منزل وزير المالية حينها (رافع العيساوي) في ٢١/ديسمبر/٢٠١٢، واعتقال أفراد حمايته^{٣٣}. واندلعت اثر ذلك التعرض التظاهرات في محافظة الأنبار ضد الحكومة بسبب تعرضها لأحد الرموز السنية، وتمثلت مطالب محتجي هذه التظاهرات في اطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات من السجون العراقية، وإيقاف منهج الحكومة الذي وصفوه بالطائفية، وإلغاء المادة (٤) إرهاب وقانون المساءلة والعدالة من الدستور العراقي، وإنشاء إقليم سني، ثم تطورت المطالب إلى اسقاط النظام الحاكم ذي الأغلبية الشيعية، وإيقاف ما وصفوه بتدخل إيران في العراق.

وقد أعقبت هذه الاحتجاجات اشتباكات مسلحة في المناطق التي حدثت بها بين قوات الجيش العراقي والشرطة من جهة، ومسلحين من المكون السني ينتمون إلى هذه المناطق من جهة ثانية^{٣٤}.

وفي ٣١/٥/٢٠١٥ انطلقت الاحتجاجات في العاصمة العراقية (بغداد) مطالبة بتحسين واقع الخدمات، ولاسيما الكهرباء، ومساءلة وزير الكهرباء، وإقالته، فضلاً عن المطالبة بتخفيض رواتب المسؤولين والوزراء والنواب والدرجات الخاصة. واستؤنفت التظاهرات يوم ٧/آب/٢٠١٥ في بغداد، وتمت الاستجابة لبعض مطالب المتظاهرين.

وفي عام ٢٠١٦ بدأت الاعتصامات على أبواب المنطقة الخضراء في بغداد، تركزت مطالبها على إنهاء المحاصصة الطائفية وتشكيل حكومة تكنوقراط وفتح ملفات الفساد^{٣٥}، وبدأت هذه التظاهرات تتبنى شعارات تطالب بدولة مدنية، ونبذ الطائفية.

وتوسعت التظاهرات عام ٢٠١٧ وامتد زخمها إلى إقليم كردستان، وفي المقابل أقدمت الحكومة على مواجهة التظاهرات بالقمع، مما تسبب بسقوط الكثير من الضحايا، الأمر الذي كرس مطلباً آخر يضاف إلى مطالب التظاهرات وهو الكشف عن قتلة المتظاهرين.

وازدادت وتيرة التظاهرات وحدثها عام ٢٠١٨، وتعددت المواجهات مع القوات الحكومية، وتزايدت أعداد الضحايا.



ثم جرت انتخابات عام ٢٠١٨، وتشكل على أساس نتائجها مجلس نواب جديد، واستأنف عمله في ٢٤ / ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٨. واستمرت التظاهرات في الأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مع كثرة أعداد ضحايا المواجهات التي حدثت فيها.

المطلب الثاني - آثار الموجة الثانية من الربيع العربي وتداعياتها في العراق منذ تشرين الأول / ٢٠١٩:

انطلقت الاحتجاجات في العراق منذ عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ بمطالبها الخدمية فحسب، ثم تصاعدت وتيرتها وأنماطها في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٨، لتصل ذروتها في احتجاجات ٢٠١٩، التي تزامنت مع احتجاجات الموجة الثانية للربيع العربي في كل من الجزائر، والسودان، ولبنان، لتستمر بعد ذلك بوتيرة عالية أثناء الربع الأول من عام ٢٠٢٠. وقد مثلت احتجاجات تشرين الأول / ٢٠١١ علامة فارقة في تاريخ الاحتجاجات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فهي غير مسبقة شكلا ومضمونا من حيث سعة انتشارها، وعمقها الشعبي واستمراريتها على الرغم من حملات العنف الذي جوبهت به، وبمطالبها ذات البعد الاجتماعي السياسي، والأهم دورها في تكوين هوية وطنية جامعة عابرة للتقسيمات الطائفية والدينية والعرقية^{٣٦}.

وكان من مظاهر الأزمة عجز الحكومة عن دفع رواتب العاملين في مؤسسات الدولة وفق مواعيدها المحددة، والتكؤ في صرف رواتب عمال شركات التمويل الذاتي وموظفيها، الذي جوبه باحتجاجات واسعة، باتساع البطالة بين الشباب خاصة من حملة الشهادات، وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة للمواطنين. وكان النقص الحاد في تجهيز الطاقة الكهربائية في صيف ٢٠١٥، بمثابة الشرارة التي أدت إلى اندلاع المتظاهرات بدءاً من محافظة البصرة، وقد جوبهت باستخدام العنف المفرط في محاولة لقمعها، ولكن هذا العنف لم يثن المحرومين هذه المرة أيضاً من المبادرة لانتزاع حقوقهم^{٣٧}.

وتتلخص مطالب المتظاهرين في النقاط الآتية^{٣٨}:

١. اصلاح النظام السياسي بسلطاته الثلاثة، وتخليصه من نظام المحاصصة الطائفية، وإعادة بنائه وفقاً لمبدأ المواطنة، التي تركز المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين.
٢. اتخاذ الموقف الواضح ضد الفساد، ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم للقضاء.





٣. توفير الخدمات التي تمس معيشة المواطنين وتحسينها.

وتتسم الاحتجاجات والتظاهرات السلمية بحرية المشاركة وحرية التنظيم ضمن اطار النصوص المنظمة لحرية الاجتماع والتظاهر السلمي^{٣٩}، التي كفلها الدستور العراقي^{٤٠}. وهناك من يرى أنَّ المقدمات التي هيأت للربيع العربي بدأت منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتحددت ساعة انطلاقه تزامناً مع الانسحاب الأمريكي منه^{٤١}. ولكن هذه المقدمات توفرت بعد تلكؤ مشروع الدولة في العراق، مما يعني أنَّ هذه المقدمات توفرت قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

والملاحظ في صدد ثورات الربيع العربي، وينطبق على حركة تشرين ٢٠١٩ في العراق أيضاً، أنَّها حركت المستنقع الآسن الراكد، وكشفت عن عورات الأنظمة المقطوعة عن شعوبها^{٤٢}.

ولكن إحدى نتائج حركة تشرين / ٢٠١٩ نجحت في إحداث التغيير الوزاري، والمطالبة بانتخابات مبكرة، أمَّا النتائج غير المباشرة فإنها كسرت جدار الصمت (ولاسيما عند المكون الشيعي) الذي تخلص شبابه من تبعية ثقيلة، ومرجعية سياسية مفروضة على اعتبار الانتماء الطائفي، وهكذا مثلت تحرراً من الانتماء العسبوي الطائفي لصالح الوطنية. ولكن يلاحظ أنَّ الوسط والجنوب لم يتلقَّيا الاستجابة من الشمال الكردي، ولا من الوسط السني، إذ ظلت حواضرهم تتربع لما يحدث، وإن كان ذلك لأسباب خاصة بكلا المكونين. على أنَّ الاستجابة لو حصلت لكرست للوحدة الوطنية وساهمت في اكتمال معاني المواطنة وتقطع دابر الانتماءات الأخرى.

الخاتمة

بعد استعراض آثار الربيع العربي وتداعياته، ولاسيما في موجته الثانية، وتحديدًا في العراق، يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. إنَّ تشكيل الدول العربية، وتأسيسها نتيجة معاهدات الاستعمار القديم لم تكفٍ لخلق أمة، أو شعب لكل دولة من هذه الدول، فما استطاعت الحكومات في الدول العربية بعد استقلالها أن تكرر رابطة المواطنة والوطن الواحد.

٢. إنَّ حكومات الدول العربية تذرعت بظروف المواجهة مع إسرائيل، مما كرس استبداد الحكام، وتفردهم في شؤون السلطة، وبالتالي فشلت في ترسيخ علاقة المواطنة.



٣. كرّس الربيع العربي دوراً للجماهير في المشاركة في الحكم ضمن رابطة المواطنة، وشيوع ثقافة حقوق الإنسان.
٤. إنّ الربيع العربي تأثر في الظروف التي تحكم الدول، فلم تقتصر الأهداف على إسقاط النظام، وإنما صارت الأهداف إسقاط الحكومات، كما حدث في العراق، وإرساء علاقة المواطنة عبر مشاركة الجماهير والقضاء على الفساد.
٥. نجح الربيع العربي في استئناف موجته الثانية في العراق للمطالبة بالإصلاح السياسي، والقضاء على الفساد، فتوجت الجهود بإسقاط الوزارة في ٢٥ / تشرين الأول / ٢٠١٩، والدعوة إلى انتخابات مبكرة.
٦. إنّ إسقاط الحكومة في الدول العربية عن طريق التظاهرات التي تخللت الربيع العربي تمثل آلية جديدة، قد تشكل سابقة تدعم قيام الديمقراطية، واستقرارها بوصفها نظاماً معتمداً، وتستبعد آلية الانقلاب العسكري.
٧. إنّ التظاهرات في العراق، ومنذ عام ٢٠١٣ تعدّ من ضمن موجات الربيع العربي، وذلك من حيث اعتماد التظاهر وسيلة للتغيير عبر مشاركة الجماهير، وإن كان الهدف اصلاح النظام لا إسقاطه.

المصادر والهوامش

- ^١ اميل بدارين، عن فرص بناء افق سياسي تعددي في دول الثورات العربية، في: مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي/ مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٩٥.
- ^٢ المصدر السابق، ٢٩٧.
- ^٣ المصدر السابق.
- ^٤ حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجار ٢٠١١- قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٠٧.
- ^٥ أمل محمد حمزة عبد المعطي، حق الاضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦٢.
- ^٦ مروة فكري، الربيع العربي من منظور مقارن: دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية، في: ادريس لكريني وآخرون، أطوار التاريخ الانتقالي/ مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٤٣.
- ^٧ توفيق شومان، الربيع العربي/ جدل التقليد والتغيير، في: محمود حيدر وآخرون، ثورات قلقة / مقاربات سوسيو - استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٨٨ - ٢٠٧.
- ^٨ أمل محمد حمزة عبد المعطي، حق الاضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
- ^٩ توفيق شومان، الربيع العربي: جدل التقليد و التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ - ١٩٨.





- ^{١٠} المصدر السابق، ص ٢٠١.
- ^{١١} المصدر السابق، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- ^{١٢} بول سالم، الأنظمة المتكسرة/ دوافع الربيع العربي وتداعياته الإقليمية والدولية، دار النهار - مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٥ - ٣٧.
- ^{١٣} توفيق شومان، الربيع العربي: جدل التقليد والتغيير، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.
- ^{١٤} ريهام احمد خفاجي، الهويات الفرعية في المجتمعات العربية / الغياب المتوهم والحضور المؤلم، في: مجموعة مؤلفين، الثورات العربية / عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، اعداد وتنسيق: محمد جمال باروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨، ص ٦٣٣.
- ^{١٥} جون اسبوزينو وتماراسون وجون فيل، الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي، تر: أسامة عباس، مراجعة طارق عثمان، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت ٢٠١٩، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.
- ^{١٦} المصدر السابق، ص ٢٨٦.
- ^{١٧} امل محمد حمزة عبد المعطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.
- ^{١٨} جليبر الأشقر، الشعب يريد / بحث جذري في الانتفاضة العربية، تر: عمر الشافعي (بالتعاون مع الكاتب)، دار الساقى، بيروت، ٢٠١٣، ص - ص ١٨٤ - ١٨٥.
- ^{١٩} جليبر الأشقر، المصدر السابق، ص ١٨٨.
- ^{٢٠} جون اسبوزنتو وتماراسون وجون فيل، الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.
- ^{٢١} جليبر الأشقر، الشعب يريد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ - ١٩٣.
- ^{٢٢} هيئة الإذاعة البريطانية (BBC.com) قسم المتابعة الإعلامية، هل يشهد الشرق الأوسط موجة ثانية من الربيع العربي، تشرين / ٢٠١٩.
- ^{٢٣} صحيفة العرب، الموجة الثانية للثورات تؤكد استمرارية زخم الربيع العربي، انترنت: alarb.co.uk.
- ^{٢٤} مقال على الانترنت، الربيع العربي.. هل انطفأت جذوة الموجة الثانية أيضاً.
- ^{٢٥} جورج قرم، الخطاب الإعلامي ودوره في تحويل الثورات إلى فتن دينية، في: مجموعة مؤلفين، ثورات قلقة / مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي، إعداد وتقديم: محمود حيدر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٢ - ١٠٣.
- ^{٢٦} الانترنت: لبنان والربيع العربي.. مسار طويل لم ينته بعد، مقال منشور في الانترنت على الموقع: aa.com.tr
- ^{٢٧} المصدر السابق .
- ^{٢٨} جورج قرم، الخطاب الإعلامي ودوره في تحويل الثورات إلى فتن دينية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- ^{٢٩} الاحتجاجات اللبنانية، الانترنت على الموقع:
- ^{٣٠} دعوات لثورة غضب في بغداد - قناة الجزيرة على الموقع: www.ar.m.wikipedia.org.wiki
- ^{٣١} الانترنت : ويكيديا - الاحتجاجات العراقية عام ٢٠١١.
- ^{٣٢} www.ar.m.wikipedia.org
- ^{٣٣} الأمن يطوق منزل وزير المالية العراقية ويدهام فوج حمايته - مقال منشور على الانترنت على الموقع: https://elaph.com
- ^{٣٤} الاحتجاجات العراقية عام ٢٠١٣ - الانترنت، ويكيديا: www.ar.m.wikipedia.org
- ^{٣٥} احتقان سياسي على أبواب المنطقة الخضراء في بغداد، الانترنت على الموقع: www.aljazeera.net



- ^{٣٦} عبد الجبار عيسى عبد العال، احتجاجات تشرين في العراق: مدركات الاحتجاج في البيئة الشيعية ، وآمالات الاجتماع السياسي، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد: ٦، مايو/ أيار ٢٠٢٠، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٣٤.
- ^{٣٧} جابر هادي محمد ، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠١١ / دراسة في الأسباب والمواقف والتحديات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، النجف، ٢٠١٩، ص ٨٧. بتصرف.
- ^{٣٨} المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠.
- ^{٣٩} احمد جبر محيسن، التنظيم القانوني لحرية الاجتماع والتظاهر السلمي / دراسة جزائية مقارنة، شركة ناس للطباعة، بدون مكان طبع، ٢٠٢٠، ص ٢١٠.
- ^{٤٠} المادة ٣٨/ثالثا من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
- ^{٤١} نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية ، دار الفارابي، بيروت - لبنان، ٢٠١٣، ص ٩.
- ^{٤٢} هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، دار الساقى، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٨.

